الوضع في إيران ولعبة حقوق الإنسان

أ. د. أحلام بيضون

يُستهَل العام الجديد، من جديد، بلعبة حقوق الإنسان والعدوان، في إيران هذه المرة. وككل مرة، تغتنم الإدارة الأميركية، إحتجاجات شعبية مطلبية، من قبل عدد من المواطنين الإيرانيين، لتقحم نفسها فيها، مشجعة على أعمال الشغب والعدوان على المؤساسات العامة، ومنصبة نفسها حامية ومحاميا عن الشعب الإيراني، الذي هب بالملايين متظاهرا، ليدافع عن أمنه واستقراره وسيادته، حارقا المراحل أمام ترامب بإحراق صوره وصور رببيه نتنياهو، وكل من يشجع على إثارة الفتنة في وطنه من عملاء في المنطقة، منتظرا إحراقه وإسقاطه.

الحكومة الإيرانية من جهتها لم تهمل مطالب مواطنيها، فاعترف الرئيس الإيراني بحق المواطنين بالتظاهر السلمي، وانتقاد الإداء الحكومي، ولكنه في الوقت ذاته، أكد أن حدا سيوضع للشغب والعدوان على الأملاك العامة.

مرشد الثورة، الإمام خامينائي، ومسؤول الأمن القومي، أكدا أنه تم استغلال الإحتجاجات من قبل مندسين مبرمجين من قبل جهات خارجية، لخلق الفوضى والعنف في إيران، ودعيا إلى وجوب وضع حد سريع لذلك.

منذ الخبر الأول عن احتجاجات في الشارع الإيراني، ساره الرئيس الأميركي إلى تأييد المحتجين وإعلان المساندة، كذلك فعل رئيس حكومة العدو الصهيوني، نتنياهو. كذلك أعلنت المندوبة الأميركية

AHLAM BAYDOUN

أن بلادها ستقدم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الحكومة الإيرانية لإنتهاكها حقوق الإنسان في تعاملها مع المحتجين. وكأن المسألة مدبرة ومخططة، ومبرمجة، في المكان والزمان.

إن نماذج العدوان على الأوطان وتخريبها وتدميرها تحت حجة الديموقراطية والإصلاح السياسي، والقضاء على الديكتاتورية، وحماية حقوق الإنسان، وحتى محاربة الإرهاب بعد أن تم تصنيعه، بدأً بالعراق وأفغانستان، وليس انتهاء بما يحصل اليوم في إيران (لا سمح الله)، إنما هو استراتيجية القرن الواحد والعشرين التي تمت دراستها جيدا من قبل خبراء الأعداء من أجل بيع الأسلحة المكدسة، وتوظيف الشركات الأمنية، والسيطرة على مقدرات البلدان، والإقامة الدائمة فيها، بعد تقسيمها إلى مناطق نفوذ، ثن المشاركة في إعادة الإعمار.

إن لعبة الإدارة الأميركية المستخدمة بشكل متكرر، والمتمثلة في استخدام مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام، لتبرير عدوانها على البلدان، تشكل أكبر انتهاك للقانون الدولي ومبادئه. فالقانون الدولي يحظر أصلا التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، والإحتجاجات المطلبية في إيران اليوم هي شؤون داخلية ليس لأي طرف أجنبي أن يتدخل فيها.

من ناحية ثانية، إن رفع شعار حقوق الإنسان زورا وبهتانا، تبريرا للتدخل تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، عملا بقرارات دولية حديثة، هو كلام حق يراد به باطل، فالقرارت الدولية التي تدعو للتدخل الإنساني، أو ما يسمى بمسؤولية التدخل، هي قواعد يجب تفعيلها حين يكون هناك انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، كالتمييز العنصري وارتكاب الجرائم ضد السكان، كما حصل في جنوب إفريقيا وبعض الدول الإفريقية الأخرى، أو بعض دول أوروبا الشرقية، أو كما حصل ويحصل دوما تحت

AHLAM BAYDOUN

عيون العالم من قبل "الدولة الإسرائيلية"، صنيعة الإستعمار العالمي، أو أن يكون هناك اضطهاد وتمييز ضد فئة من السكان كما يحصل في البحرين والسعودية وميانمار. في غير تلك الحالات، يعتبر أي تدخل مخالفا للقانون الدولي، ويشكل عدوانا موصوفا

وحين يتم استصدار قرار من مجلس الأمن من قبل دولة تمهد لعمل معادي ضد دولة ما، كما تحاول أن تفعل الإدارة الأميركية اليوم مع إيران، سواء كان عقوبات، أو حصارا، أو تدخلا غير مباشر، أو تدخلا مباشرا، بأية صورة كانت فهو يشكل عدوانا موصوفا، ويشكل جريمة دولية كبرى، حين يتخذ صورة التدخل العسكري، كما حصل ضد ليبيا، أو العراق، أو اليمن، مع ما أفرزه ذلك من نتائج تدميرية، وجرائم ضد الإنسانية. إن ذلك يشكل ثالث أكبر انتهاك القانون الدولي، لأنه لجوء إلى القوة والعدوان، وتهديد للأمن والسلم الدوليين، دون أي مبرر، غير الغطرسة والتوسع والهيمنة.

إن العدوان بحد ذاته، وما يرافقه وينتج عنه من تقتيل وكوارث إقتصادية وبيئية وإنسانية، كلها تشكل جرائم دولية يعاقب عليها القانون الدولي، ولا يمر عليها الزمان.

بناء على ما تقدم، فإن الدولة الإيرانية محقة في اللجوء إلى مجلس الأمن، وتقديم شكوى ضد الإدارة الأميركية كونها تتدخل في شؤنها الداخلية، بالإستناد إلى تغريدات الرئيس الأميركي المساند للمحتجين، والمنتقد لسياسة الحكومة الإيرانية الداخلية، والمحرض على الشغب. بالمقابل، فإن تقدم الولايات المتحدة بشكوى أمام مجلس الأمن يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما يمثله من تدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وتهديدا للأمن والسلم الدوليين، بما يمثله من تمهيد للعدوان عليها.

AHLAM BAYDOUN